«الجرعة» تعلن اليمن دولة منكوبة!

« في خطوة استباقية لزيادة الأسعار في شهر رمضان المبارك افتعلت حكومة باسندوة أزمة المشتقات النفطية لإجبار الشارع اليمني على قبول جرعة قاتلة من خلال رفع أسعار المشتقات النفطية بدون مبرر.

القضية تعني لقمة عيش المواطن المنهك.. فمن غير المنطقي أن يقبل عاقل وسط كارثة المجاعة التي تهدد الجميع بزيادة سعرية، ولصالح مَنْ..؟ إذا كانت التنمية في البلاد موقفة وتوظيف الشباب موقوف.. فهذا نهب وسرقة فاضحة للمال العام.

«الميثاق» استطلعت آراء الشارع ومواقفهم من الجرعة القاتلة فماذا قالوا .. نترك الحديث للناس والى التفاصيل..

استطلاع / فيصل الحزمي

• الكبوس: ترشيد الانفاق أجدى رفع اسعار المشتقات

• عبدالمعز: ستجد الحكومة نفسها بحاجة إلى إصلاحات سعرية جديدة بنهاية 2014م

الريمي: الحكومة لاتجيد مهارة الإدارة

الشرعبي: ضحكوا علينا باسم التغيير

• منصور: مبرر لا يقبل به عاقل

كانت البداية مع رجل الأعمال حسن الكبوس- رئيس الغرفة التجارية بأمانة العاصمة- والذي أكد أن بإمكان حكومة الوفاق اتخاذ معالجات لتجاوز أزمة المشتقات النفطية التي تمر بها بلادنا دون الحاجة إلى رفع الدعم عنها وذلك من خلال ترشيد الانفاق وتحسين الإيرادات الضريبية والجمركية وغيرها..

وأوضح الكبوس ان الغرفة التجارية بأمانة العاصمة وقفت أمام الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطنين وأزمة المشتقات النفطية وخلصت بمبادرة القطاع الخاص التي تحمل فارق الدعم الذي تغطيه الدولة بصورة مؤقتة لكي لا تتوقف المصانع ويتوقف العمل.. مؤكداً أن القطاع الخاص سيتحمل هذه الزيادة دون الحاجة إلى رفع الاسعار..

وقال الكبوس لـ«الميثاق»: إنه لايوجد أي مبرر لرفع اسعار المواد الغذائية ومختلف السلع كون التسعيرة الجديدة للمشتقات النفطية هي زيادة مؤقتة بهدف تجاوز الأزمة الحالية..

وشدد رجل الأعمال حسن الكبوس على ضرورة معالجة الأسباب الرئيسية التي أدت إلى هذه الأزمة.. وقال: على الحكومة معالجة الأسباب التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه وستعود الأمور إلى طبيعتها..

وأضاف: لدى اليمن العديد من الموارد التي تغطي العجز الموجود في الموازنة وتغني عن رفع سعر المشتقات النفطية وهي بحاجة إلى إعادة النظر في قوانينها، بالإضافة إلى ترشيد فعلي للانفاق..

ودعا الكبوس كافة التجار ورجال الأعمال إلى مراعاة الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي يعانيها المواطن، مبيناً أن 80% من المواطنين غير قادرين على تغطية احتياجاتهم المعيشية الضرورية في ظل الاسعار الحالية وأي زيادة جديدة ستكون بمثابة حكم الإعدام أوالإبادة الجماعية لملايين المواطنين..

خياران كلاهما مُرّ

هذه أول ثمرة يجنيها الشعب من ثورة 2011م.. صحيح كان هناك فساد في بعض المؤسسات والوزارات مع ذلك كان الشعب في أمان ومتطلباته الضرورية متوافرة، واليوم وبعد عامين من وصول الاخوان للسلطة ازداد الفساد أضعافاً مضاعفة وانعدم الأمن وكثرت الأزمات ولا يدري الشعب ما سببها..

وأضاف منصور: قالت الحكومة على حياء إن خزينة الدولة فارغة بسبب الاعتداءات المتكررة على أنابيب النفط وأبراج الكهرباء.. بالله عليكم هل هذا الكلام يقبل به عاقل؟

كان يفترض بحكومة باسندوة ان تخاطب الشعب وتصارحه بأنها تواجه عوائق كبيرة وانها فشلت في السيطرة عليها وتعلن استقالتها بدلاً من افتعال أزمة مشتقات نفطية وتضع الشعب أمام خيارين كلاهما مر إما ان يتعايشوا مع الأزمة أو يخضعوا لقرار رفع أسعار المشتقات النفطية بدون احتجاجات أو ردود أفعال..

فرض هيبة الدولة

إلى ذلك وصف المواطن محمد عبدالمعز قرار حكومة الوفاق رفع الدعم عن المشتقات النفطية بأنه حل مؤقت لن يصلح الأوضاع الاقتصادية لبلادنا ولن يغطي العجز الموجود في الموازنة.

وأضاف: ربما في أحسن الأحوال سينهي أزمة المشتقات النفطية الموجودة كونها أزمة مفتعلة وإذا لم تعالج الأسباب الحقيقية التي أدت إلى العجز الكبير في الموازنة ستجد الحكومة نفسها مع نهاية العام الجاري 2014م بحاجة إلى اصلاحات سعرية جديدة من أجل تغطية رواتب الموظفين..

وتابع محمد عبدالمعز حديثه قائلاً: أنصح حكومة الوفاق إذا كانت فعلاً تريد إصلاح الأوضاع في البلاد أن تضع حداً للأزمات والأوضاع بشكل عام كما أن عليها ان تفرض هيبة الدولة وتتعقب كل المتورطين بأعمال تخريبية أو إرهابية، وإذا شعر المواطن ان الدولة تعمل بشكل جاد في الإصلاحات حينها سيتقبل قرار رفع أسعار المشتقات النفطية، وكله أمل في نمو اقتصاد البلاد وعودة الأمور إلى طبيعتها..

أين تذهب إيرادات الدولة؟

الشاب مهدي الريمي أجاب على سؤال من تساؤلات عدة وجهها إلى رئيس حكومة الوفاق أملاً أن يوضح للشعب أين تذهب إيرادات الدولة بمختلف قطاعاتها بدءاً من النفط والغاز والديزل والضرائب والجمارك والاسماك، وغيرها من موارد الدولة..

وأضاف: زادت الإيرادات على أيام النظام السابق بنسبة لا تقل عن 50 % ، مع ذلك تشكو الحكومة من فراغ الخزينة العامة مع أن جميع مشاريع التنمية في اليمن متوقفة..

وتساءل الريمي: كيف كان الرئيس علي عبدالله صالح يسيّر الدولة ولم يشهد المواطن خلال ثلاثة وثلاثين سنة أزمة مثل هذه الأزمات..

ودعا الريمي حكومة الوفاق إلى ان تزور الرئيس السابق الزعيم علي عبدالله صالح وتتعلم من خبراته في إدارته لشؤون البلاد.. وأعتقد أن الزعيم لن يبخل عليهم بذلك أبداً.

وطالب الريمي فخامة رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي أن يدعو المجتمع الدولي والدول الراعية للمبادرة الخليجية إلى أن يدعموا اليمن في هذه المرحلة الصعبة وأن يوضح لهم الأزمة التي يعيشها الشعب اليمني هذه الأيام وان ظروف المرحلة الانتقالية لا تسمح بإجراء أية إصلاحات سعرية وأن رفع الدعم عن المشتقات النفطية سيدمر كل ما تم انجازه خلال مرحلة التوافق وقد يدخل اليمن في أزمة أسوأ من أزمة 2011م..

تنكروا للشعب

ويوافقه الرأي وهيب الشرعبي الذي قال: عشرات السنين وحزب الإصلاح يتباكى على حال الشعب المغلوب على أمره ويدعو الناس لمواجهة الفساد المتجذر في مؤسسات الدولة ويحرضهم على الخروج إلى الشوارع حتى صدق الناس أنهم المنقذ بعد أن أوهموهم بأنهم تجرعوا ويلات الظلم والاضطهاد والتمييز والتهميش وانهم القدوة والزاهدون في أمور الدين والدنيا ويجب دعمهم للوصول إلى السلطة لينهضوا باليمن إلى مستوى تطور دول الخليج..

وأضاف: ضحكوا علينا باسم التغيير وثورة الشباب، فما أن وصلوا إلى السلطة حتى تنكروا للجميع، وهاهم اليوم يكافئون الشعب بجرعة..

بالوثائق.. المرحلة التجريبية لمشروع «العدادات» تكشف فساد سميع

< المرحلة التجريبية لمشروع وزير الكهرباء صالح سميع من خلال إحلال عدادات الدفع المسبق على المنازل وتركيبها في 1260 منزلاً بأمانة العاصمة بتكلفة 70 ألف دولار كشفت عن جريمة فساد تمت بموافقة سميع ووزير المالية صخر الوجيه الذي كان اطلع على فكرة المشروع وأصدر موافقته بتمويلٍ ذاتي من خزينة الدولة.

وكان الوزير سميع وقع أواخر العام الماضي اتفاقية مع وزاة الموارد المائية والكهرباء السودانية لشراء عدادات الدفع المسبق ينتجها المصنع الصيني السوداني.

وفي هذا السياق حذر المختصون الفنيون في وزارة الكهرباء من عواقب القرارات الفردية لسميع وإهداره للمال العام في صفقات فساد واضحة.

ورأت أن عدادات سميع الجديدة لا تخدم مصلحة مؤسسة الكهرباء والصالح العام ولا ترقى الى مستوى المواصفات المطلوبة عالمياً.. وعبرت عن خشيتها من تفاقم مشكلة الكهرباء نظراً لتعدد عيوب هذه العدادات.

Republic of Yemen
Ministry Of Electricity & Energy
Public Electricity Corporation
Head Office - Sana'a
الجمهورية اليمنية
وزارة الكهرباء والطاقة
المؤسسة العامة للكهرباء
الإدارة العامة - صنعاء
024277
الأخ/ النائب للتوزيع والتفتيش الفني
الموضوع: الملاحظات والعيوب التي ظهرت على عدادات الدفع المسبق
Contact address :
Airport St.- P.O.Box No:178 Sana'a - Tel.: (9671) 328141 - 142 - 143 - 144 - Fax: (9671) 328150-328151
E-Mail :ypecm@y.net.ye

وأظهرت مذكرة رسمية حصلت عليها «الميثاق» مرفوعة من الإدارة العامة للتفتيش الفني بوزارة الكهرباء ان عددات الدفع المسبق المنتجة من المصنع الصيني السوداني لا يوجد لها غطاء حماية ومكشوفة الموصلات «الدخول والخروج».

وأشارت الى أنه عند فصل التيار من مصدر التغذية للعداد «الخط الرئيسي» لوحظ استمرار مرور التيار عبر العداد مع عدم احتساب العداد للطاقة المستهلكة.

إضافة الى إمكانية فتح غلاف الاجزاء الداخلية «الغطاء» بكل سهولة دون الحاجة لفتح الختم البلاستيكي الخاص والموجود الى أحد جانبي الغطاء وبالتالي إمكانية إخراج الأجزاء الداخلية للعداد بالكامل وعمل أية مخالفة تؤدي الى عدم احتساب الاستهلاك أو التلاعب بقيمة الطاقة وإعادة الوضع كما كان عليه دون ترك أي أثر على أنه تم فتح الغطاء.

هلال يكشف جزءاً من فساد حكومة الوفاق

كشف امين العاصمة صنعاء عبدالقادر على هلال ان حكومة الوفاق اشترت خلال الفصل الاول من العام الجاري 2014م الف وسبعمائة سيارة من خلال الشراء المباشر وبدون مناقصات .

وقال هلال الاسبوع الماضي في حفل تكريم عمال النظافة بامانة العاصمة: ان القانون اجاز الشراء بدون مناقصة في حالة المورد الوحيد.. موضحاً ان بازرعة هو المورد الوحيد للسيارات في اليمن.

جاء ذلك في رده على الانتقادات التي وجهت له لشرائها سيارات لوكلاء عينوا بقرارات جمهورية في امانة العاصمة.

وانتقد هلال التمييز الذي تمارسه وزارة المالية في صرف السيارات.. وقال: "إنني شاهدت التمييز الذي تمارسه وزارة المالية في صرف سيارات للوكلاء المعينين بقرار جمهوري بعضهم استلموا سيارات بعد يومين من تعيينهم، وفي امانة العاصمة وكلاء مضى على تعيينهم اكثر من عام و لم تعتمد لهم وزارة المالية سيارات لذا وجهت بشراء سيارات لهم " ..

الجدير بالذكر انه في حال احتساب قيمة السيارة الواحدة 40 الف $ فإن اجمالي السيارات التي اشترتها حكومة الوفاق خلال الفصل الاول من العام الجاري بلغت 68 مليون $.

من فضائح «ثوار الزلط» والجمعيات الخيرية

علي محسن يمول «مسيرة الحياة» بـ5 ملايين

< كشفت وثيقة جديدة نشرت في العديد من المواقع الاخبارية ومورخة بيوم 28 / 12 / 2011م أن الجنرال علي محسن مول مسيرة «الحياة» التي تحركت من تعز إلى العاصمة صنعاء..

وذكر موقع «اليمن السعيد» الذي نشر وثيقة اتفاق توزيع المبلغ واسماء المستفيدين من أعضاء اللجنة وبحضور مندوب المتمرد علي محسن..

الوثيقة كشفت بطريقة واضحة تورط جمعيات خيرية في أعمال عنف وفوضى واستغلال العمل الخيري لأعمال العنف والفوضى، حيث اظهرت أن جزء من المبلغ تم صرفه بنظر مؤسسة فجر الأمل الخيرية كتعويضات ونثريات لصالح جرحى المسيرة من أبناء تعز..
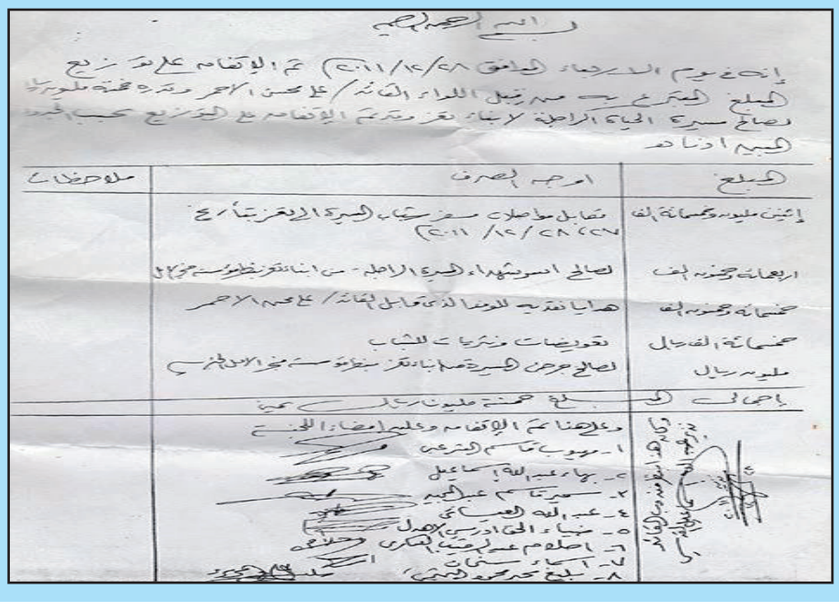
وأكدت الوثيقة ان الشباب كانوا ضحية حزب الإصلاح بجناحيه العسكري والسياسي منذ البداية..